

ثلاثة بينهم أحد مقدمي هذه الشكوى. هذا لا يلغي أو يؤكد توّظّه، لكنه يكشف عن قصور القضاء ووزارة الاتصالات وهيئة أوجيهو والسياسيين عن وضع حدّ لهذا التلاعب بقطاع الاتصالات وتركه منفعة لمن يريد أن يغرف من المال العام. الإنترنت لا يزال خدمة عامة تقدّمها الدولة لكنها متروكة للفوضى وللسرقة. الواضح أنه إلى جانب الشبكة الرسمية، هناك شبكة رديفة بعضها يستعمل خطوط الدولة، وبعضها يستعمل خطوطاً مسروقة من الدول المجاورة، لكنهم محميون جميعاً من قوى سياسية وحزبية وأمنيّة وعصابات، إذ إن التحقيقات بعد 7 أشهر لم تفض إلى تفكيك هذه الشبكة ولا القبض على أعضائها وحماها. إنه أخطبوط الإنترنت

إعداد محمد وهبة

«الأخطبوط» في كل مكان

الشرعية تقدم خدمة رديئة، كذلك تخلق هذه الشركات منافسة غير مشروعة وغير متكافئة. إن كلفة السعات الدولية تمثل نحو 40% من مصارف الشركات الخاصة، فيما الشركات غير الشرعية تحصل على هذه السعات بأسعار زهيدة، وتقدم الخدمات بأسعار تنافسية.

تحتاج إلى أماكن مرتفعة لتسهيل عملية التقاط السعات وتوزيعها. إن السوق غير الشرعية في الإنترنت تؤثر سلباً في عدد الزبائن. نحو 30% من سوق الإنترنت في لبنان يعمل بطريقة غير شرعية. وهذا ما يؤثر سلباً في سمعة خدمة الإنترنت، لكون الشركات غير

بحيث يجري التقاط السعات، وهكذا يحصل المشترك اللبناني على الإنترنت الذي يكون موصولاً مباشرة بمراكز الإنترنت (NODE) في الدول المجاورة، وهذه الدول قادرة على التجسس على كل ما يمرّ (Traffic) من لبنان إلى مركزها. وهنا تصبح الشركة غير شرعية، لكونها غير مرخصة، ونحصل على سعات غير شرعية في الوقت ذاته، وتمنح الدول المحيطة سهولة التجسس على لبنان. إن الحصول على السعات الدولية من تركيا هو الطريقة الأسهل، أما قبرص، فهي تُعدّ الأبعد جغرافياً، إلا أن الإمكانيات التقنية المتطورة تسمح بالتقاط السعات. هذه الشركات

على السعات الدولية بطريقة غير شرعية، وذلك عبر شراء سعات من شركات خارجية والحصول عليها عبر الصحن اللاقط من خلال الأقمار الاصطناعية (وهذا الإجراء مكلف نسبياً)، أو من خلال شراء السعات من الشركات المرخصة العاملة في لبنان، والتي تشكو هي نفسها من الشركات غير الشرعية. أما المحور الثاني للعمل غير الشرعي، فيقوم على الحصول على سعات دولية غير شرعية، وهذه الطريقة سهلة جداً، إذ يجري تصويب الـ "مايكروويف" في لبنان نحو المراكز الوطنية للإنترنت الموجودة في الدول المحيطة بلبنان، أي تركيا وقبرص،

بأسعار أقل من مصادرها الشرعية وبوسائل سهلة جداً. وينقسم القطاع غير الشرعي إلى جزئين: الأول هو الشركات غير المرخصة التي تحصل على سعات دولية بطريقة غير قانونية وتعمل من دون الإفصاح عن أرباحها ولا تدفع أي مترتبات للدولة. أما الثاني، فهو شركات مرخصة، تعمل على زيادة زبائنها عبر استخدام الأساليب غير الشرعية في الحصول على السعات الدولية.

الشركات المرخصة العاملة في لبنان تستفيد من الفوضى القائمة، أما الشركات غير المرخصة، فتتميز بوجهين في آلية العمل غير الشرعي: الأول هو الحصول

15 جيفابيت/ثانية من تركيا وقبرص



أصولها الثابتة إلى نحو 400 ألف دولار وأكثر، وندفع الضريبة للدولة، ونشتري السعات الدولية من وزارة الاتصالات/أوجيهو، وأن غيرنا قد حصل على ترخيص ويعمل بالإنترنت غير الشرعي، وكما تعلم معاليكم بأن هذه الآفة قد تهدد نحو 40 شركة مرخصة حديثاً من هذا العمل، ونلفت حضرتكم أن الإنترنت غير الشرعي يجعل لبنان هدفاً سهلاً للتفتيش من الدول المجاورة وغير خاضع للرقابة الأمنية ومنافسة غير عادلة وفوضى. راجين من معاليكم العمل على إنهاء هذا العمل غير الشرعي، كما نلفت حضرتكم أيضاً، إلى أن السعات الدولية المستقدمة من تركيا و/أو قبرص تبلغ 15 جيفابيت/ثانية، وأنه لو اشترت من لبنان فسيضخ نحو 3,166,800,000 ليرة لبنانية شهرياً ما عدا الضرائب واليد العاملة.

أن كلفة السعات الدولية تمثل نحو 40% من مصاريف الشركات الشرعية الخاصة، فيما الشركات غير الشرعية تحصل على هذه السعات بأسعار زهيدة وتقدم الخدمات بأسعار تنافسية. وبما أن الشركات الجديدة المرخصة حديثاً قد حصلت على السعات اللازمة من وزارة الاتصالات بأسعار قانونية لتقديم خدمة الإنترنت بالطريقة

الإنترنت غير الشرعي يجعل لبنان هدفاً سهلاً للتفتيش

المثلى وفق المعايير العالمية للتشغيل ولجعلها قادرة على التنافس في قطاع خدمات الاتصالات. وبما أن الإنترنت غير الشرعي يؤثر سلباً في عدد الزبائن، وأن 30% من سوق الإنترنت في لبنان يعمل بطريقة غير شرعية وهذا يؤثر سلباً في سمعة خدمة الإنترنت لكون الشركات غير الشرعية تقدم خدمة رديئة، كما تخلق هذه الشركات منافسة غير مشروعة وغير متكافئة. وبما

إن القطاع غير الشرعي يحصل على السعات الدولية من خارج لبنان بأسعار أقل من مصادرها الشرعية وبوسائل سهلة جداً (وانك اللادقي)